



المسارات التاريخية لتيارات الإسلام السياسي في موريتانيا

د. محمد سالم ولد محمد يحظيه

آخرون كقوة تحفظه من متغيرات ما تحمله السياسة من أهواء، فقد عاشت البلاد فترات مختلفة طبعتها أحوال ومسميات لها وعليها عدة علات كبلاد السببية أو البلاد السائبة نظرا للحروب الطاحنة التي عمتها بهدف إخضاع هذا المكون أو ذاك لهذه القوة أو تلك. خلال هذه الفترة ظل المستعمر الأوروبي يترصد بالبلد إلى أن يسيطر

مقدمة:

عرفت البلاد الإسلام دينا رسميا تمثل في المذهب المالكي، الذي طبعته بساطة حياة وبدواة سكان موريتانيا. رغم محاولات التمدن الخجولة وتحمس البعض لإخراج العامل الديني عن طبيعته الكهنوتية التي يفضلها



الإسلام في موريتانيا

خاصة، إلى أن ظهرت مرحلة الخروج إلى العلن السياسي الذي جاء خاتمة لعدة تجاذبات وفترات زمنية صعبة تناوشتها عدة أزمات وإكراهات.

تحصلت موريتانيا على استقلالها سنة 1960 وقد سبق هذا الحدث تواجد عدة تيارات يحمل بعضها نكهات إيديولوجية مثل "الحزب الاشتراكي الإسلامي" الذي تأسس في عام 1946 وعدة حركات يسارية كـ«الكادحين» وما ضمته الماركسية من تفرعات، وكذلك "القوميين العرب" وأنصار الحركة الفرانكفونية التي حملت عدة ألوان وصيغت نفسها بعدة ألوان بهدف التخفي والتستر داخل أنسجة المجتمع.

بدايات الإسلام السياسي في موريتانيا

ظهر الإسلام السياسي كمولود جديد من رحم جماعة المسجد والمدرسة التقليدية، المسماة في موريتانيا بالمحطرة، وإن كانت هناك إضافات طبعت التوجه في هيكله التنظيمي لافتقار الحاضنة البدوية الموريتانية

عليه وامتد نفوذه إلى أقصى الشمال سنة 1909، رغم تعدد أشكال المقاومة التي استمرت فيما بعد إلى حدود أربعينيات القرن المنصرم، وظلت السمة البارزة لسكان المنطقة في تعاملهم مع هذه الظاهرة أو تلك، سمة دينية تميزت بأحادية مذهبها المالكي الذي طبع جوارها الإفريقي وحاضنة دول المغرب العربي السكانية، ولم يعرف المجتمع الموريتاني السياسة بمفهومها الحديث إلا في عقود قليلة قبل الاستقلال، رغم وجود مؤلفات محلية حاولت طرق موضوع السياسة لكنها لم تخرج للعلن مما أبقاها طي النسيان، أما مفهوم الإسلام السياسي فقد ظهر بعد بزوغ عدة حركات إيديولوجية كانت السبب في تبلور الفكرة وما علق بها من تقلبات مراحل الحياة السياسية العامة للبلد وما تميزت به من جزئيات، حملت الإسلام السياسي بدوره على ركوب موجة التلوينات الجديدة والتكيف مع معظم مستجداتها ليطفو على السطح ضمن فسيفساء التكوينات السياسية المحلية أو ينقسم لينشط بعدها إلى عدة جماعات أو تجمعات حكمتها ضوابط وانتماءات

¹ بوريس دولغوف، الإسلام السياسي في العالم الإسلامي المعاصر، موقع بيرسبيكتف، 4 تشرين الأول 2007.

لفهوم التنظيم السياسي، تمثلت هذه النكهة في عودة المبتعثين للدراسة من مصر وتونس حيث نهلوا من معين الإخوان المسلمين وتجربتهم التنظيمية بحكم خبرتهم التراكمية في العمل الميداني¹.

بهذا الدفع الجديد من الوافدين من بيئات عربية تميزت بطابعها الخاص عن البيئة البدوية الموريتانية، بدأ ظهور أول التنظيمات التي تحمل في طياتها ما اصطلح على تسميته لاحقاً بالإسلام السياسي، وإن كان بعضها اتخذ اسماً لا يدل على توجه إيديولوجي محدد مثل (الحزب الاشتراكي الإسلامي) الذي أسسته جماعة ممن لم يحظوا بتعليم عصري أو تقليدي يُذكر.

بقيت تنظيمات الإسلام السياسي في باكورتها الأولى أشبه ما يكون بردة فعل على انتشار ما عُرف بالأفكار الوافدة، ليظهر أول تنظيم إسلامي بالبلاد يحمل ضمن خلفيته نبرةً سياسية سنة 1974 في العاصمة انواكشوط تحت اسم (الجمعية الثقافية الإسلامية)، إلا أن مؤسسيها سرعان ما اندمجوا في صفوف النظام نتيجة لما مثله سلك الوظيفة العمومية من مصالح وإغراءات، وبعد فشل تجربة الجمعية المذكورة أعلاه، قذفت موجة الانقلابات التي عاشتها البلاد بالعقيد محمد خونة ولد هيدالة رئيساً للدولة (1980 - 1984)، مما شكل حلقة صعود النخب الدينية بما فيها السياسية ليكون أنصار الإسلام السياسي أول حلفائه ومنظري حكمه.

استتب الأمر لأنصار التوجه الجديد في محاولة تطبيق الشريعة في مدونة الأحوال الشخصية، في تعايش مع القوانين الوضعية التي اعتمدها الدولة منذ نشأتها، كما تمددت اهتماماتهم كجماعة ضغط جديدة نحو المعاملات المصرفية قصد القضاء على المعاملات الربوية عبر إنشاء بنك (البركة الإسلامي) الذي توسع ولاقى قبولاً كبيراً في أوساط المعاملات المصرفية المحلية رغم ضآلتها مقارنة بمثيلاتها في دول الجوار، وبما أن هيدالة اعتبر نفسه حاكماً إسلامياً حسب توجهه الجديد، فقد تكونت حوله جماعة ضغط من حملة مشعل الإسلام السياسي من جهة، فيما حاصرته تركة حرب الصحراء الغربية وما خلفته من أعباء على الخزينة من جهة ثانية، مما زاد الطين بلة وسبب هشاشة لمسيرة حكمه، بالإضافة إلى ذلك تتالت سنوات القحط العجاف التي أتت على الأخضر واليابس وقضت على معظم الثروة الحيوانية التي تعتبر إحدى ركائز نماء البلد، مما عجل بإسقاط حكمه عبر رفيقه في السلاح معاوية ولد سيد أحمد الطايح رغم أن هيدالة كان يخطط لتأسيس دولة إسلام سياسي في الكثير من معاملاتها وما تنتهجه من مقومات البقاء حسب تصور جماعة الضغط التي التفت حوله.

بعد سقوط التجربة الهيدالية ظهر حراك شبابي إسلامي منشق دعا إلى الابتعاد عن السلطة ليتسع انتشاره فكرياً في الأوساط الطلابية والنقابية،

ظهر الإسلام
السياسي كمولود
جديد من رحم
جماعة المسجد
والمدرسة التقليدية،
المسماة في
موريتانيا بالمحظرة،
وإن كانت هناك
إضافات طبعت
التوجه في هيكله
التنظيمي لافتقار
الحاضنة البدوية
الموريتانية لمفهوم
التنظيم السياسي

الديمقراطية) بينما التحق البقية بـ (حزب الوسط الموريتاني الديمقراطي)، وبما أن المعالجات الأمنية ظلت ميزة معاملات الأحكام المنحدرة من أوساط غير ديمقراطية، فقد تمكنت أجهزة أمن معاوية ولد الطايح من اختراق الحركة، لتختتم المسيرة باعتقال قادتها سنة 1994 بذريعة التدبير لعمليات إرهابية، حيث شفع الملف بحملة قصد تشويههم بيت اعترافاتهم عبر أمواج الإذاعة وعبر التلفزيون الرسمي، الأمر الذي جردهم مما اكتسبوه من مصداقية خلال عدة سنوات من العمل السياسي.

بعد سلسلة الإخفاقات هذه للممت الجماعة أوراقتها وعمدت الى تنظيم صفوفها بنفسٍ ودماء جديدة، مكنتها من اكتساح بعض المجالس البلدية في مقاطعات العاصمة مما أتاح فرصة جديدة وظفتها الجماعة في العمل الاجتماعي المنظم، عبر استقطاب الشباب ممن تخرجوا حديثاً من الجامعة والمعاهد ولم يجدوا موطئ قدم في سلك التوظيف، حيث اكتشفوا ضالتهم في منحى وخطاب الجماعة الجديد الذي تبنى مشكل ضحايا الغبن الاجتماعي وما خلفته البيروقراطية والفساد الإداري من فوارق وفجوات خلال عقود، جعلته عصبياً على محاولات الإصلاح الخجولة التي ادعتها وتدعيها حكومات تعاقبت على تسير البلد منذ استقلاله، ضف إلى ذلك معضلة دور القبيلة التي تظهر في الوسط الاجتماعي الموريتاني كقوة عميقة تنافس - وإن لم يكن ظاهرياً -

منفصلاً عن الحركة الأم ومؤسساً (الحركة الإسلامية في موريتانيا) التي عرفت اختصاراً بـ(حاسم). ممثلةً فدرالية لمعظم التيارات الإسلامية الناشطة آنذاك: كمنظمة الجهاد في موريتانيا، منظمة المسلمين في موريتانيا، نادي مصعب بن عمير، منظمة نور، وقد مايز خطابها مجتمعة التنديد بفساد الطبقة السياسية والغبن الاجتماعي، وهو ما راق للسواد الأعظم من المهتمين والطلبة والعمال نظراً لتتالي الأحكام العسكرية وما خلفته من فوارق اجتماعية، كما تبنت خطاباً معتدلاً مثل دستوراً لها كرفض العنف والتمسك بالشرعية الدستورية والتعددية الحزبية تيمناً بخطاب راشد الغنوشي في تونس كقاعدة سياسية في نهجها الجديد، مؤجلةً بذلك مسألة تطبيق الحدود، وقد تطورت الحركة في توجهها ومسيرتها النضالية إلى محاولة توحيد صفوفها عبر مشروع سياسي تمثل في (حزب الأمة) الذي رفضت السلطات ترخيصه طبقاً لقانون الأحزاب الصادر سنة 1991 والذي يمنع انفراد الأحزاب أو التشكيلات السياسية بحمل لواء الإسلام.

وبعد تعثر ترخيص (حزب الأمة) تمكنت السلطة القائمة من استقطاب قادة الحركة في ثنايا الحزب الحاكم (الحزب الجمهوري الديمقراطي الاجتماعي)، عندها تلقت الحركة صدمة ثانية جديدة تمثلت في تصدعها حيث التحق بعض قاعدتها بحزب معارض على طرفي نقيض من حزب السلطة يدعى (اتحاد القوى

امتصت جماعة
الإسلام السياسي ما
تلقته من صدمات
وهفوات إدارية
وظفتها في تبني
خطاب جديد راق
للمهمشين
والعاطلين عن
العمل الذين
استسأغوه ووجدوا
فيه ضالهم



طلاب المحاضن يحملون المصاحف

الذي قوبلت به عملية التطبيع مع إسرائيل وافتتاح سفارتها بانواكشوط سنة 1999، مما شكل عقدة صاحبها تخوف السلطات من رصيد جماعة الإسلام السياسي الجديد وسرعة توظيفها لمستجدات الأحداث الداخلية والخارجية.

لقد نظام ولد الطابع رشده سنة 2003 بموجب المتغيرات الجديدة التي صبت في اتهام الجماعة بالضلوع في عدة محاولات انقلابية، مع جماعة ضمت فلولاً من ضباط أذعوا أنهم قوميين وأُخر جمعتهم عدة أهواء وأطماع انضجت في محاولة (فرسان التغيير) الاستيلاء على السلطة في عملية انقلاب فاشلة سنة 2003، ليختتم المسلسل باعتقال أفراد الجماعة الجديدة بحجة التحريض على الإرهاب عبر استغلال منابر المساجد، وصاحب العملية تضخيم الحدث في وسائل الإعلام المحلية والدولية مما كهرب الساحة الوطنية وألقى الرعب في نفوس بعض الجماعات التي كانت تراودها مطامع سياسية كبرى، نتيجة القبضة الأمنية التي عومل بها من وقعوا في قفص الاتهام.

سلطة الدولة في عدة مجالات، حيث أنها لعبت أدواراً سلبية في أمور كان من المعقولة بمكان أن يصطلح الجميع على ضرورة تقويمها، كالتعليم الذي ظل ردحا من الزمن رهينة بيروقراطية وفساد تناوشته رياح القبيلة والمناطقية أو الوظيفة العمومية والإدارة ولا مركزيتها، مما ضربت أطنابه بعري تقدم وتنمية البلد ووسمت خطط إنقاذه وتطوره بعدة عثرات.

امتصت جماعة الإسلام السياسي ما تلقته من صدمات وهفوات إدارية وظيفتها في تبني خطاب جديد راق للمهمشين والعاطلين عن العمل الذين استسأغوه ووجدوا فيه ضالتهم، في أجواء صعب على المرء رؤية ذاته فيها أو ما يعبر عن طموحات في خضم تقلبات السياسة والمجتمع نتيجة خلط القوانين بالأوامر الإدارية وإكراهات المرحلة وما حبلت به من إخفاقات.

شكل خوض الجماعة المعترك السياسي بنفس وخطاب جديدين نجاحاً حفزته مجريات الوضع الدولي وتقلبات مناوراته حول فلسطين والعراق، مما شكل دفعا قوّت جذوة وتيرته تأزم الوضع الداخلي والاستهجان الشعبي

لصالحه، بينما يحظى الطرف الآخر بحظوظٍ أقل من أن تذكر، باستثناء انتخابات السلطات المحلية في بعض المقاطعات.

ورغم الميزة التنظيمية التي طبعت عمل جماعة الإسلام السياسي في موريتانيا إلا أن حظوظها في معظم الاستحقاقات ظلت دون المأمول وأقل مما حصده مثيلاتها في تونس والمغرب وتركيا، مما جعلها تشير في تحليل بعض نتائج الانتخابات إلى عوامل أخرى كقوة ما أو عصى سحرية رجحت كفة مناوئيهما، الذين ترى الجماعة أن نجاحاتهم حصلت نتيجة استخدام وسائل الدولة والمال السياسي لصالح مرشحي الأغلبية.

ونظراً لتبني الإسلام السياسي لقضايا المهمشين باعتباره الخطاب الذي كثيراً ما تنساق وراءه تنظيمات وتيارات قاعدية توظفها الجماعة إعلامياً وسياسياً فإنه كثيراً ما يرتد عليها بنتائج عكسية نتيجة الخلط بينها وبين الجماعات الإسلامية المتطرفة، ومن لهم ماضٍ في أعمال العنف والخطابات المتشددة، ولعل من أهم عوامل بعض إخفاقات الجماعة كثرة الانشقاقات والانتماءات الجديدة وانعدام روح التضحية وعدم تقبل الانتقادات فمثلاً، يعتبر بعض المكونات السياسية ومنتسبيها أن الانتماء السياسي تقصد منه نتيجة مادية عاجلة أو وإعفاءً ضريبياً أو مزايًا وظيفية، مما يلخص الكثير من العمل المجتمعي بما فيه السياسي بالانتهازية وركوب الموجات بدل النضال والقناعات السياسية بهذا التيار أو ذاك أو هذه الحركة أو تلك، يُضاف إلى ذلك عامل القبيلة الذي لا زال يطبع الكثير من الحيوانات العامة كإحدى رواسب البداوة التي ما تزال بعض جذورها متأصلة في المجتمع.

الإسلام السياسي بعد عام 2005

دارت متغيرات الساحة الوطنية بالكثير من المستجدات والتحالفات والوعود الشعبوية، التي طبعت المرحلة الانتقالية التي أعلنها العسكر في 2005، والتي قضت بصعود سيدي ولد الشيخ عبد الله رئيساً لموريتانيا دفعت به أيادي المؤسسة العسكرية إلى السلطة، وإن

خان السلطة القائمة في هذه الكرة غياب الأدلة ضد الجماعة مما جعل مصداقيتها الداخلية والخارجية على المحك، الأمر الذي دفعها إلى السعي إلى إطلاق سراح المعتقلين وترميم هفوة المعالجات الأمنية التي مورست في حقهم، وقابل المعتقلون أمر إخلاء سبيلهم بالرفض مما دفع السلطات إلى اللجوء إلى القوة لإخراجهم من المعتقلات، عندها حاولت السلطات من جهة والمعتقلين من جهة ثانية توظيف الحدث كل لصالحه مما شوش ما اصطلح على تسميته جزافاً بالساحة الإعلامية التي لا تزال حتى يومنا تعيش اختلالات هيكلية كبرى، كما ألقى الحدث بظلاله على مجريات الأمور السياسية نتيجة التخبط الذي طبع المشهد بمجمل مناحيه.

خرج المعتقلون بثقة وبراءة ضمنية مكنتهم من استعادة تعاطف الرأي العام الذي تكشف له طريقة التعامل معهم بمعالجة صممت لجعلهم كبش فداء لفشل مخرجات صالونات وزارة الداخلية وبهرجة خططها الأمنية، وطبع التجاذب وسياسة الشد والجذب العلاقة بين جماعة الإسلام السياسي والسلطات القائمة بأوتار تختلف حدة وتيرتها من حين لآخر، إلا أن السمة البارزة التي طبعت تعايش الجانبين مثلها انعدام الثقة المتبادل المغلف بالتراشق بالاتهامات والتخوين والمناورة في الطرح في تعاملها مع مستجدات الساحة الوطنية وما حملته من أحداث، بما فيها التعايش مع جماعة ما اصطلح على تسميته الإسلام السياسي، نظراً لما خاضه الطرفان من معارك كرسست التباين في المواقف والآراء في العديد من القضايا المصيرية.

ونظراً لاعتبار أن معيار قلة التمثيل أو كثرته على الخارطة السياسية نسبية لكونها تقاس بحسن التنظيم أو عدمه داخل مؤيدي هذا المكون أو ذاك، فإن جماعة الإسلام السياسي تحظى بقدرات تنظيمية أكسبتها قوة تتمثل في سرعة مناورتها وكثرة تحالفاتها مع عدة توجهات سياسية ومرشحين لرئاسات الجمهورية والحكومة على اختلاف مشاربهم، وإن كان معظم حلفائها على طرفي نقيض من مسار الأغلبية الحاكمة ونهجها الذي كثيراً ما تحسم الحملات الانتخابية

كان العلن من ظاهر الطبخة أفاد أن الحاصل لا يتعدى كونه مرحلة ديموقراطية جديدة يقتضي انجاحها التفاف الجميع حولها كخيار وطني، فُذِف بالوجه الجديد الذي لم يكن معروفاً سوى في أوساط المنظمات الدولية رغم أنه عمل وزيرا في عهد المختار ولد داداه أول رئيس لموريتانيا، كما يعد أحد مشايخ حركة التيجانية الصوفية التي تتمتع بالكثير من الريدين في موريتانيا وعموم غرب إفريقيا.

رخص الرئيس الجديد سيدي ولد الشيخ عبد الله سنة 2007 لحزب سياسي جديد كان أول وآخر ما رخصه من أحزاب عرف بـ (التجمع الوطني للإصلاح والتنمية) "تواصل" اختصاراً، تنفيذاً لعهد قطعه على نفسه وتفاهم انتخابي مع الجماعة، أملاً منه في استمالة قاعدته الانتخابية إلى صفه وما تحويه من مكونات قبلية وعمالية وطلابية، وتتمحور خارطة الإسلام السياسي الموريتاني حول عدة توجهات تشمل الصوفية كالتيجانية والقادرية والشاذلية، ولا تهتم مجمل الطوائف الصوفية هذه بمتغيرات المشهد السياسي كهدف أو رؤية يلتزمون بها، لكنها قد ترضخ لبعض الإكراهات التي تؤدي بها إلى الاصطفاف وراء مرشح ما من مشايخها أو مرديها لمنصب سياسي، كما حدث فعلاً أيام الفترة الانتقالية التي قضت بترشح المرحوم سيدي ولد الشيخ عبد الله أحد مشايخ ومقدمي التيجانية للرئاسة، وما لاقاه من تعاضد والتفاف معظم الحركات الصوفية حوله كمرشح وانتخابه لمنصب الرئاسة في النهاية.

أما غالبية من ينشطون باسم الإسلام السياسي غير المنظم تحت راية واحدة، فتتركز نشاطاتهم حول نفوذ مشايخ القبائل وزعاماتهم الروحية، وما يحظون به من قبول نتيجة الباس الدين لبوساً سياسياً، ومحاولة احتكار التحدث باسمه وتوظيفه لمثارب دينوية مما جعل الدولة كثيراً ما تستميل أغلب هؤلاء نظير بعض الإغراءات أو تستميلهم أحزاب مقابل امتيازات ما كمشاريع أو تعيينات وظيفية لينتهي بذلك وجودهم إلى حين، أما الإسلام السياسي المعترف به من قبل السلطات فيقتصر على حزب "تواصل" أو حزب الإخوان كما يحلو للبعض تسميته، وهو أقرب إلى الوسطية ويؤمن بأساسيات المشاركة في معترك العمل الديمقراطي اقتداء بالنموذج التونسي والتركي والمغربي، ويتملص من العنف وأشكال ممارساته ويسعى للحصول على رصيد في الساحة السياسية عبر طرق وأنواع الدعاية الحديث منها والتقليدي، كالمهرجانات ومسيرات العون والتضامن مع فئات يرى أنها مهمشة أو في حاجة إلى سند، كما يهدف في وثائقه التأسيسية إلى دولة مدنية بمرجعية إسلامية، لاغيا بذلك فكرة "الحاكمية" ملتزماً في إسهاماته بدخول المعترك السياسي بما تمليه القوانين الوضعية تعزيزاً للمسار الديمقراطي.

ورغم تميز الحاضنة السكانية الموريتانية بمسحة إسلامية وبنكهة صوفية فقد احتكرت إحدى مكونات المجتمع (الطلب) بـ (اللهجة الحسانية)

أما الإسلام السياسي المعترف به من قبل السلطات فيقتصر على حزب "تواصل" أو حزب الإخوان كما يحلو للبعض تسميته، وهو أقرب إلى الوسطية ويؤمن بأساسيات المشاركة في معترك العمل الديمقراطي اقتداء بالنموذج التونسي والتركي والمغربي

ابتداء من سنة 1978، مما شكل علامة فارقة في توجه يوحد عمل الجماعة.

ظلت محاولات التنظيم في إطار قانوني جديد تنتاب الحركة إلى أن قام الرئيس سيدي ولد الشيخ عبد الله بترخيص حزب (تواصل) فكانت الخطوة التي انخرط بموجبها الحزب في الحكومة الائتلافية سنة 2008.

الإسلام السياسي والحكومة بعد 2008

بعد مرحلة التأسيس الشاقة ومخاض الإسلام السياسي العسير الذي لم يكن سوى اسم دون مسمى قبل ظهور (تواصل) نتيجة كثرة من يمتهنون السياسة باسم الإسلام عبر عدة أوجه ومنطلقات، باستثناء الحزب الجديد الذي اكتسب صبغة قانونية مكنته من خوض معترك الحياة السياسية²، الأمر الذي أعاد إلى الواجهة تجدد النقاش حول الإسلام السياسي نتيجة بروزه في الانتخابات الرئاسية ما قبل الأخيرة، والتي صعد بموجبها إلى المرتبة الثانية بعد حزب "الاتحاد من أجل الجمهورية" الذي يعتبر حزب الأغلبية الحاكمة أو حزب الدولة كما تحلو للبعض تسميته، مثل صعود (تواصل) في الانتخابات الرئاسية صدمة لم تكن متوقعة بالنسبة للسلطات أولاً وللشاحة السياسية ثانياً، مما اضطر السلطات كما يرى البعض إلى استهداف مؤسسات محسوبة على الإسلام السياسي لأسباب ظاهرها:

الدين وتأويل نصوصه، وتركت آثاراً وتأويلات تحتاج الكثير من الغريزة والتنقيح من الخرافات والزيغ، إلا أن رتبة الطابع البدوي للمجتمع الموريتاني انتابها ظهور حركات وتيارات وافدة قومية أو يسارية، مما ألزم هبة التيار الديني الذي عهد أن تغطي رؤيته الساحة بالتصدي لما عجز به المجتمع من جماعات وطوائف سياسية جديدة ظهرت كمهدد فعلي لسلطته.

تبلورت فكرة الإسلام السياسي بصفته وسيلة لتعدد الآراء والرقي الاجتماعي بدخوله معترفاً جديداً، فتوسعت مدارسه وأواخر الثمانينات إلى الإخوان الذين نضجت فكرتهم في حزب التجمع الوطني للإصلاح والتنمية (تواصل) لاحقاً، ولم يكن الإسلام أو من يحمل اسمه غريباً أو مستغرباً على هذه البلاد وقد ظل من سينتظمون في توجه سياسي جديد يدعى الإسلام السياسي يركزون على الجانب الدعوي، إلا أنه نتيجة الحاجة الملحة إلى قالب ينصب فيه توجه الإسلام من دعوي إلى سياسي أصبحت ضرورة أملت الظروف الجديدة، كتقلبات الحكم وتوالي بروز مكونات سياسية جديدة لم تكن معروفة على ساحة بدوية عتيقة، مما دفع الإخوان المسلمين إلى خيار لعب دور سياسي في هيكلتهم ومستقبل قوامهم الجديد في بلد تناوشته الانتماءات والحركات السياسية، تمثل ذلك في انتقالهم من الجانب الدعوي إلى التركيز على العمل السياسي المنظم

مثل صعود (تواصل) في الانتخابات الرئاسية صدمة لم تكن متوقعة بالنسبة للسلطات أولاً وللشاحة السياسية ثانياً، مما اضطر السلطات كما يرى البعض إلى استهداف مؤسسات محسوبة على الإسلام السياسي

² Mauritania, [Preaching in the desert: political Islam and social change in Mauritania] (Paris: Karthala, 2013), p160.

الديمقراطية والتعددية الحزبية سنة 1991، ورغم ما شاب العملية من نواقص وتجاوزات، فإنها أدخلت البلاد باب الديمقراطية ونظم الأحزاب من بابها الواسع.

في الانتخابات البلدية الأولى سنة 1994 فاز الإسلاميون في 17 دائرة انتخابية من أصل 208، شفعت على إثرها النتائج بإجراءات أمنية اتخذتها السلطات ضد التيار الإسلامي، رغم أنها أنشأت بموجب الدستور (المجمع الإسلامي الأعلى) كخطوة لتعزيز قبضة الدولة على رجال الدين، إلا أن هذه الخطوة لم تكن لتلجم تقدم التيار الإسلامي الذي أوقف بعض رجاله كما حظرت جمعيات ونوادٍ تابعة له، ضمن هذه الحملة وضع الداعية محمد ولد سيدي يحيى تحت الإقامة الجبرية لفترة مؤقتة، رغم أنه لا ينتمي لأي حزب سياسي إلا أنه يحظى بشعبية كبرى لا يتمتع بها من يمارسون السياسة ولهم تاريخ طويل في منابرهم، فيما تراوحت حظوظ أئمة آخرين بين السجن والترحيل والتحقيقات، حتى أنه في تلك المرحلة راجت أنباء عن لجوء السلطات الى عمليات تعذيب في حقهم، ولم يطلق سراح هؤلاء إلا بعد الإذلاء ببعض الاعترافات عبر وسائل الإعلام الرسمية، ولم يُدعن الإسلاميون لمسلسل الترويع والمعالجات الأمنية هذه بل تحول بعضهم إلى الأنشطة الخيرية والتربوية، فيما اختار قسم آخر منهم العمل السري أو اللجوء إلى الخارج.

خاض الإسلام السياسي عدة محاولات للتأثير على الساحة، إلا أنه لم يكن ذا دور محوري يُذكر قبل بلورة فكرة إنشاء حزب "تواصل"، حيث أصبح القاعدة القانونية الوحيدة التي منحت الإسلام السياسي دخول معترك السياسة عبر حزب مرخص من طرف السلطات يحمل راية الإسلام السياسي على المستوى الوطني، لكن تعدد أوجه من يخوض السياسة باسم الإسلام وامتلاك الدولة بيروقراطية دينية من موظفيها كاتحاد العلماء المنفعين من بعض امتيازات الدولة، وأئمة المساجد وزعماء القبائل التقليديين ومن يدور في فلکهم من مشايخ، كثيراً ما تنقص حظوظ "تواصل" وتجعلهم الخصم الأوحده للإسلام السياسي في البلاد، كما أن تعدد

1- تواجد التيار القوي في الحياة العامة وتصدره واجهة الأحداث التي صاحبت انطلاقة "الربيع العربي" وما نجم عنه من تفاعلات اجتماعية وسياسية، جعلت خصومه يتهمونه بامتلاك أذرع ووسائط داخلية وخارجية متعددة يستغلها في معترك السياسة ومصادر دعم مختلفة مشكوك في مصادرها عند البعض الآخر؟

2- منافسة حزب (تواصل) للحزب الحاكم التي جعلت منه صدارة أحزاب المعارضة في المشهد السياسي اللوريتاني، مما ولد ردة فعل لدى السلطات جعلتها عند البعض تنضم إلى جوقة الدول المتهممة بقيادة ثورة مضادة للقضاء على "الربيع العربي" خاصة، والإسلام السياسي الذي اتسعت دائرة حضوره مع بزوغ الربيع العربي الذي خلط أوراق البعض وأربك العالم بصعوده المفاجئ.

3- تضيق الخناق على الشيخ محمد الحسن ولد الددو بإغلاق مؤسسات تعليمية تابعة له نتيجة موقفه من أزمة الخليج المخالف لموقف الدولة الرسمي.

شهدت البلاد تغيرات جذرية أحدثتها موجة جفاف سبعينات القرن المنصرم وما خلفته من موجة تمدن وتقرٍ فوضوي سريع، حيث أصبحت هذه الأوساط حاضنة لعدة توجهات فكرية سهل انتشارها موجة اقتناء المواطن للمذياع، فالتلفزيون لاحقاً، وبحلول منتصف الثمانينات كانت بذور تيارات سياسية قد تجذرت في البلاد من إخوان مسلمين وسلفية وجماعات الدعوة والتبليغ الذين عززوا وجودهم في العمل السياسي سلمياً موجهين معظم نشاطاتهم ضد تفشي ظاهرة الفساد وتوسع أركانه.

تعاطى الحكام على اختلاف مشاربهم مع الإسلاميين بمحاولات استيعاب وقمع وتعاون في آن واحد، فقد طبع حكم معاوية ولد الطابع منذ استيلائه على السلطة سنة 1984 بعلاقات مع الإسلاميين عمها التقلّب بين التوقيف والعفو مما أجاج جنوح بعضهم نحو التطرف، لكن تفاعلات الساحة الوطنية وازدياد الضغوط الخارجية والداخلية على حكمه جعلته يتبنى

حكم هيدالة أن أسقط هو الآخر في انقلاب قاده العقيد معاوية ولد سيد أحمد الطابع في 1984، والذي رتب أوراق حكمه هو الآخر بتأسيس "الحزب الجمهوري الديمقراطي الاجتماعي" الذي صار واجهة الدولة في مجمل سياساتها ببسط نفوذه على مفاصلها كما فعل سابقاه وما نجم عن ذلك من بيروقراطية متركزة باستحداث هياكل تنظيمية ظلت محافظة على مصالحها الخاصة بشتى الطرق والإمكانات، مسخرة لذلك من استقطب من متحزبين ومن وظيفتهم لنفس الغرض في هياكل جسم الدولة.

حصلت هذه التجارب المريرة في بلد حديث عهد بالديمقراطية والحزبية، باستثناء ما ذكر من تجارب لم يكتب لها حظ من مقومات الاستمرارية والبقاء، ضف إلى ذلك سيطرة بعض النخب الانتفاعية التي تسعى إلى تكديس الثروة، أكثر من كونها إصلاحية أو فاعلة من أجل الإنجاز والبناء والتطور، رغم اتساع مساحة البلد وقلة ساكنته التي تقدر بحوالي 4,2 مليون نسمة، فإن ضيق أفق بعض النخب المتنفذة أوقع البلاد في أزمت متتالية، رغم أن الوطن يسع الجميع والساحة السياسية يفترض أن يكون الفيصل بين مكوناتها الثقافية والاجتماعية والسياسية؛ هو النضحية والعمل وليس البلطجة واعتماد مظاهر وبرامج وهمية خداعة.

يمثل حزب "تواصل" الحاضنة الرئيسية للإسلام السياسي في موريتانيا، وهو يتمتع بشعبية نتيجة تراكمات نشاطاته الدعوية في الأوساط الريفية وأحياء الصفيح حيث الخزان الانتخابي الوفير، ضف إلى ما تقدم، تعدد أذرع الخفية وخلاياه في أوساط الشباب والمهمشين وبعض أجنحة الطبقة العاملة، وتعتبر اللحظة الفارقة في وجود "تواصل" وتوسع دائرة نشاطاته ترخيصه كحزب سياسي، فهذا أكسبه شرعية الحضور كمكون معارض ضمن فسيفساء الخارطة الحزبية الوطنية وما حوته من تلوينات وتباينات.

مشايخ الصوفية ومريديها يقف حجر عثرة أمام تبلور نهائي لوجود "تواصل" كقوة يمكن أن تلعب دورا في معترك السياسة ولو عبر تحالفات، وتبقى العبرة المستخلصة من ظهور الإسلام السياسي في موريتانيا كقوة تؤدي إلى حقيقة أنه رغم الحظوظ المتحصل عليها من قبله فإن قدرته على تأسيس أغلبية تحت قبة البرلمان لا تزال بعيدة المنال.

ولتفسير الأزمة القائمة بين الإسلام السياسي بألوانه المنتظم منه تحت راية موحدة، أو المكتفي بالتحرك منفرداً أو في جماعات أو تحت زعامات صوفية أو قبلية تقليدية، يتضح أن الأزمة لا تعدى كونها تدرج تحت ما يُصطلح على تسميته بالمنافسة غير المتكافئة بين خصمين، فنظرة بسيطة لفترة زمنية ليست بالقصيرة منذ قيام الدولة الموريتانية، تفضي إلى دأب رؤساء الدولة والنخب المنتفحة من سلطتهم على تأسيس أحزاب تتبناها الدولة وتعتبرها منطلق سياساتها وكثيراً ما تتحكم في مفاصلها، ففي عهد أول رئيس للدولة المختار ولد داداه، قام بتأسيس «حزب الشعب الموريتاني» الذي لم يكن له منافس يذكر سوى بعض الحركات التي خانها الكثير من التنظيم والإطار القانوني الذي يمكن من دخول معترك السياسة، أما في عهد الأحكام العسكرية منذ 1978 حيث قاد العقيد المصطفى ولد السالك انقلاباً أطاح بأول حكم مدني بالبلاد، فلم تطل سلطته حتى يفكر في تأسيس حزب خاص به حيث لم يتعدى حكمه أكثر من سنة حتى أطاح به زميله في السلاح المقدم محمد ولد لولي في انقلاب 1979، ولم يهنأ ولد لولي هو الآخر بكرسي الرئاسة حتى أطاح به المقدم محمد خونة ولد هيدالة في انقلاب 1980.

واستمر حكم ولد هيدالة حتى 1984، ولم يفتأ هو الآخر أن أسس "هياكل تهذيب الجماهير" وهو تنظيم سياسي لعب دور حزب الدولة عند سابقه ولد داداه، كما أنه أصبح لسان حال الدولة في معظم سياساتها، لم يلبث



لم تكن نتائج "تواصل"
"في مسيرته"
السياسية سوى
نجاحا للديمقراطية
المحلية، وزيادة في
ظهوره كحامل لراية
الإسلام السياسي
في موريتانيا

"تواصل" غير المتوقعة في انتخابات
صعب فيها الحسم نتيجة خصوصية
الناخب الموريتاني وكثرة الأحزاب
المشاركة (90 حزبا سياسيا)، في تظاهرة
لم يتخلف عنها أي حزب تأكيدا
لحضوره كخصم سياسي نافس حزب
الدولة "الاتحاد من أجل الجمهورية"
بمعية لفيف أحزاب الموالات، حيث أحرز
"تواصل" المرتبة الثانية بعد الحزب
الحاكم، متقدما عليه في العاصمة
أنواكشوط بخروجه بمحصلة 14 نائبا
برلمانيا و9 بلديات.

لم تكن نتائج "تواصل" في مسيرته
السياسية سوى نجاحا للديمقراطية
المحلية، وزيادة في ظهوره كحامل لراية
الإسلام السياسي في موريتانيا، ويكمن
سر المعالجات الأمنية من طرف

ولم يحسب الساسة حظاً كبيراً لحزب
(تواصل) إلا أن مشاركته في الانتخابات
البلدية في 2013 فاجأت الشارع
الموريتاني بإحرازه المرتبة الثانية بعد
الحزب الحاكم"، وذلك بحصوله على
17 بلدية و16 نائبا وتسلمه منصب
رئاسة المعارضة الديمقراطية التي كانت
زعامتها من حظوظ حزب "تكتل القوى
الديمقراطية" والذي قاطع الانتخابات
مع بقية المقاطعين من أحزاب المعارضة.

بعد هذه النتيجة غير المتوقعة بدأ
"تواصل" يللم أوراقه ويعيد حساباته
في لجة خارطة سياسية تناوشتها
الأهواء والاتجاهات تحضيرا لكثرة
انتخابات 2018، والتي صاحبها الكثير
من الصخب والتراشق بالاتهامات بين
السلطة والمعارضة، وكانت حصيلة

الخاتمة

يعد الخصم الأوحّد لتيار الإسلام السياسي في موريتانيا هؤلاء الذين يمتنون السياسية باسم الدين كبعض الزعامات الدينية التقليدية ومشايخ الحركات الصوفية التي لا تؤمن في جوهرها بالعمل السياسي إلا في حالات، ضيف إلى ذلك بيروقراطية الدولة في الشؤون الدينية وما تضمه من هياكل يحسب لها حسابها لما تمتلكه من نفوذ وما تتمتع به من إمكانيات، مما يجعل نقطة استفهام كبرى أمام العمل السياسي للأحزاب الإسلامية في موريتانيا، تزج بمستقبل خطابه في موقف مرتبك يتعذر على البعض فهمه، لكون الأول صادر عن دولة إسلامية وباسمها ومنتولد عن بيروقراطيتها الدينية مما يجعله أكثر استساغةً، ولكون الثاني صادر عن حزب سياسي كبقية الأحزاب المرخصة، له ما له وعليه ما عليه، معروف كحزب إسلامي له سيرة وأهداف لم يكتب لها الكثير من النجاح والقبول -مثله مثل غيره من الأحزاب المعارضة- نتيجة تلونها السياسي الارتجالي وعدم قدرتها على بناء تحالفات ورؤى تجديدية تؤهلها للتكيف بما تمليه مستجدات السياسة.

السلطات تجاه من ينضون أو يضيفون أنفسهم في خانة العمل السياسي باسم الدين، في كونها تندرج تحت نوع من شدّ الأحزمة لمواجهة الخصم بالمتاح من الوسائل، ولا ينقص الكثيرين بمن فيهم السلطات القائمة والساسة ومن ينضوي تحت رايتهم سوى معرفة أن الساحة السياسية حبلت بالإمكانيات وتوسع مُجمل الأطياف والكيانات ولا يعوزها سوى توسع الأفق والاحتكام إلى سلطة القانون والقبول بما يحمله الآخر من أفكار وتوجهات، وتنقيتها عبر حوار استشاري يخدم الصالح العام.

بعد تقلّد محمد ولد الشيخ الغزواني الرئاسة في 2019 في أول تسليم وتسلّم للسلطة بين رئيسين منتخبين عرفته البلاد، اتسمت علاقة السلطة بالمعارضة بما فيها (تواصل) بصفته حزباً إسلامياً معارضاً بنوع من التفاهم والمهادنة والمسايرة، كانت ثمرة لقاءات ولد الشيخ الغزواني بزعماء أحزاب الأغلبية والمعارضة تخلت بموجبها الفئة المنتقدة من المعارضة عن أغلب نشاطاتها ومهرجاناتها وحملات استهجانها لأداء السلطات.

د. محمد سالم ولد محمد يحظيه

باحث من موريتانيا، حاصل على الدكتوراه في الإعلام من جامعة بيلاروسيا الحكومية في مينسك، له عدة بحوث ومقالات في مجال الإعلام وفي الشؤون السياسية والدولية



حقوق النشر والتأليف

أنقرة - تركيا / أورسام © 2022 ORSAM

حقوق طبع محتوى هذا المنشور هي حصرياً لأورسام. ORSAM باستثناء الاقتباسات المقبولة والجزئية، والتي يتم استخدامها بموجب قانون الأعمال الفكرية والفنية رقم 5846، عبر الاقتباس الصحيح، لا يجوز استخدام محتوى هذا المنشور، أو إعادة طبعه ونشره بدون إذن مسبق من أورسام. ORSAM، الآراء الواردة في هذا المنشور تعبر عن وجهة نظر مؤلف هذا المنشور، ولا تعبر عن الرأي الرسمي لأورسام. ORSAM.

Center for Middle Eastern Studies مركز دراسات الشرق الأوسط

العنوان : أنقرة/جنقيا/ محلة "مصطفى كمال"/ زقاق 2128 / بناية 3

هاتف : +90 850 888 15 20

Anadolu Agency مصدر الصور المنشورة: